رفض نيابي لرفع الدعم عن البنزين والكهرباء

امتعاض من رفع الأسعار على الرغم من كون الكويت بلدا نفطيا بامتياز

تعليقاً على ماطرح بشأن رفع الدعم عن الكهرباء والبنزين

نواب : نرفض رفع الدعم عن الخدمات الأساسية للمواطن

الكندري :مشروع رفع الدعم سيموت قبل ولادته بفضل تضافر جهود النواب

رفض النائب فيصل الكندري ماطرح عن مجلسي الوزراء والمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية بشأن رفع الدعم عن الكهرباء والبانزين واعتماد تسعيرة جديدة قائلا " مجرد التفكير بالمساس بدخل المواطن ورفع الاسعار عليه بسلع أساسية يعتبر إنتحار جماعي للحكومة " .

وقال الكندري في تصريح صحافي ان عضويته في مجلس الأمة لخدمة الوطن والمواطن والتخفيف عليه عبر توفير كافة الخدمات الأساسية من خلال تشريعات تسمح للمواطن بزيادة دخله الشهري وليست للتضييق عليه.

وأضاف " ابراراً بقسمي الذي اقسمت فيه فاني ارفض فكرة رفع الدعم ومعلنا في الوقت ذاته عن معارضتي للمشروع الحكومي البائس.

وقارن الكندري بين تصريح وزير المالية انس الصالح الذي أعلن فيه عن عدم وجود عجز في الميزانية خلال هذه السنة وبين ديباجة الدستور التي جاء فيها " وسعيا نحو مستقبل افضل ينعم فيه الوطن بمزيد من الرفاهية والمكانة الدولية" متسائلا " هل هذه الرفاهية التي اقسمت الحكومة عليها؟

وأكمل " بدلاً من ان تقوم الحكومة بتطبيق القانون والقرارات الخاصة بالرقابة على بعض التجار الذين يتلاعبون بالأسعار ويرفعونها على المواطن تقدم مشروعا برفع الدعم سيموت قبل ولادته بفضل تظافر جهود النواب الذين سيقفون بوجه هذا المشروع.

ولفت الى ان الحكومة اذا كانت لديها تبريرات برفع الدعم فانه من المفترض ان لا يمس المواطن بل تعطى بالمجان للمواطن وترتفع تدريجيا بحيث تقلل عليه عبء المعيشة.

فيصل الكندري

فيصل الدويسان

كامل العوضي

عضويتي في مجلس الأمة لخدمة الوطن والمواطن والتخفيف عنه

العراق يعيش حالة حرب وازمات ولم يفكر في رفع سعر البنزين كما تنوي الحكومة أن تفعل
الحكومة إذا اعتمدت هذا الاجراء من دون الرجوع للمجلس فانها تدق اخر مسمار في نعشها
العوضي : ليس من حق الحكومة أن تطالب المواطن بالدفع المستمر دون أن تقدم له حقوقه

وبين انه من المفترض ان يقتصر رفع الدعم على الوافدين و الشركات والتجار وشركات البترول والقسائم الصناعية والتجارية التي تستهلك جزء كبير من الكهرباء وبذلك يكون هناك ترشيد للدولة وتخفيف الأعباء عن المواطن

كما اكد النائب فيصل الدويسان انه لا يمكن باي حال من الاحوال الموافقة على زيادة اسعار الكهرباء والبنزين ورفع الدعم عنهما خاصة في ظل الخدمات المتجلة التي تقدمها الحكومة للمواطن .

وتساءل الدويسان ماالذي استجد حتى ترفع الحكومة الدعم ؟ هل تحسنت الخدمات ؟ وهل تم حل المشاكل المزمنة التي يعيشها المواطن مثل التردي في الخدمات الصحية والتعليمية وازدحام الشوارع والبيروقراطية التي تضرب في اطناب الوزارات ؟ واضاف الدويسان ان ما تزمع الحكومة فعله هو شيئ مخجل في ظل فائض بالمليارات .

وقال الدويسان ان الدول المجاورة مثل العراق وهي تعيش في حرب وازمات مالية وامنية لم تفكر في رفع سعر البنزين كما تنوي الحكومة ان تفعل . وابدى الدويسان استغرابه الشديد من تصرف الحكومة برفع الدعم وكانها تجازي المواطن -الذي وقف معها في الضراء – جزاء سنمار .

واضاف النائب الدويسان ان الحكومة اذا اعتمدت هذا الاجراء من دون الرجوع الى مجلس الامة فانها تدق اخر مسمار في نعشها ولن ينفعها بعد ذلك الندم

وقال النائب كامل العوضي إن الحكومة تحاول الإيحاء بأنها وضعت مجلس الأمة في جيبها وأنها قادرة على تمرير أي قانون أو مشروع قانون حسب هواها وكان مجلس الأمة غائب أو مغيب، مبينا بان ما تم الكشف عنه مؤخراً بشان زيادة اسعار بعض المواد والخدمات من مشتقات نفطية وغيرها في فترة إجازة الأيام التسعة وكانه المقابل لن يمر باي شكل من الأشكال عبر مجلس الأمة الذي يحمل على عاتقه مسئولية حماية المواطن والدفاع عن حقوقه المادية والمعنوية، ومشدداً على انه ليس من حق الحكومة أن تطالب المواطن بالدفع المستمر دون ان تقدم له حقوقه من سكن وصحة وغيرها من خدمات تناسب إنسانيته ومواطنته.

واضاف العوضي إن مثل هذه التوابا ومثل هذه التصرفات تكشف نوعا من الاستهتار أو على الأقل عدم المعرفة بحقيقة الأمور وعدم الشعور بهموم المواطن البسيط وخاصة هؤلاء المواطنين من أصحاب الدخل المحدود الغارقين بالقروض والديون وتكاليف المعيشة اليومية وغيرها، مؤكدا بأن السعي لإيجاد مصادر دخل جديدة للدولة لا يكون على حساب المواطن الفقير خاصة وان الفائض في ميزانية الكويت هذا العام حقق رقما قياسيا بما يقارب 50 مليار دولار أمريكي بعد فوائض كبيرة للعام الخامس عشر على التوالي، مذكرا بالقوانين التي اقرها المجلس في دور الانعقاد الماضي وتباطؤ الحكومة في تنفيذها وقد بلغت 31 قانونا.

كما اوضح العوضي بان الحكومة قادرة على تحصيل بعض الدخل الإضافي بهدف تحسين الخدمات ورفع مستوى المعيشة للمواطنين بطرق أخرى مثل فرض ضرائب مدروسة على أصحاب الأعمال ومنها شركات القطاع الخاص التي تنعم بخدمات وتسهيلات مجانية دون أن تتكلف اي أعباء تذكر وتعمل بشكل يدر عليها المليارات من خلال تقديم خدمات عادية للمواطن باسعار تفوق أسعار الخدمات في الدول المتقدمة باضعاف، مشددا على انه لا يمكن أن تقف الحكومة وأصحاب رؤوس الأموال الضخمة وشركات الخدمات الخاصة كلهم ضد المواطن العادي ليتقاسموه ويأكلون جهده وعرقه مقابل خدمات من المفترض أن تكون واجبا عليهم وحقا للمواطن.

وبين العوضي بأن مجلس الأمة سيقف دائما مع مصلحة المواطن الذي اقسم على رعاية مصالحه بما يتناغم مع مصلحة الكويت العليا، موضحا بأن مصلحة الكويت تكون بأن يعيش المواطن فيها بشكل مريح ويتنعم بخيراتها ليكون قادراً على الإنتاج والعمل بدلا من أن يعيش في دوامة الخوف والقلق من التكاليف الباهظة والخدمات المكلفة في وطنه وعلى أرضه.

وختم العوضي مطالبا الحكومة بتغيير نهجها والسعي نحو إقامة المشاريع التي تدر الربح وتحسن الأداء وتخلق فرصا جديدة للعمل لتعود الفائدة على الجميع، مؤكدا بان الحكومة تفكر في جلد المواطنين مرة بعد مرة من خلال التضييق عليهم في تكاليف الحياة وسوء الخدمات، مؤكدا على أن المواطن كان وسيبقى دائما مثالا للانتماء والتضحية في سبيل الكويت ويستحق من الحكومة والمجلس كل احترام وتقدير، ومطالبا الحكومة بإشراك مجلس الأمة بمثل هذه التحركات والتصرفات التي تمس حياة المواطن اليومية ومشاركة المواطنين أيضا من خلال استفتاءات شعبية حقيقية للوقوف على الحقائق كما هي.

من جانبة قال النائب د.عبدالحميد دشتي نقول لمن ارعبته المفاجآت الحكوميه الغير ساره برفع اسعار البنزين والغاء الدعم عن استهلاك الكهرباء،ناموا قريري العين فوالله لن يمر من مجلسكم قرار وفيه ذره من الاضرار بمعيشتكم

عبدالحميد دشتي

رحب بما ورد حول مسعى عدد من النواب لإيجاد الآلية القانونية للسماح للمواطنين بزيارة المدينة المقدسة

طهبوب : زيارة المسجد الأقصى المبارك لم ولن تكن تطبيعاً مع المحتل

رحب سفير دولة فلسطين لدى الكويت رامي طهبوب بما ورد صباح امس في بعض وسائل الإعلام الكويتية حول مسعى عدد من النواب الكويتيين لإيجاد الآلية القانونية للسماح للمواطنين الكويتيين بزيارة المسجد الأقصى المبارك .

وقال طهبوب ان مثل هذا الإعلان يأتي في توقيت هو الأكثر الحاحا وحاجة للالتفاف حول المسجد الأقصى المبارك ومدينة القدس في ظل حملة شرسة غير مسبوقة يقوم بها الاحتلال الإسرائيلي لغرض كامل سيطرته على المسجد الأقصى وإنهاء الوجود العربي الإسلامي فيه .

وقال السفير طهبوب أن زيارة المسجد الأقصى المبارك لم ولن تكون تطبيعاً مع المحتل مشدداً على ان زيارة السجين لا تعني تطبيعا مع السجّان وأن المسجد الأقصى المبارك وقبة الصخرة المشرفة هي للمسلمين جميعا وليست للفلسطينيين وحدهم وأن واجب حمايتها هو فرض عين على كل مسلم ، والصلاة في أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين هي تأكيد أحقية المسلمين بمقدساتهم .

وحول آلية الدخول إلى مدينة القدس أكد السفير طهبوب أن سفارة دولة فلسطين في الكويت على استعداد لتنسيق عملية دخول المواطنين الكويتيين إلى المدينة المقدسة وان كامل عملية التنسيق تتم من خلال الجهات الرسمية الفلسطينية وأن لا أختام اسرائيلية على جوازات سفر المواطنين الكويتيين .

وأشار السفير طهبوب إلى أن العديد من الوفود الكويتية الرسمية والشعبية والإعلامية قد زارت فلسطين ومدينة القدس والتي كان آخرها الزيارة التاريخية التي قام بها الشيخ صباح خالد الحمد الصباح النائب الاول لرئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية الشهر الماضي ، وقيامه بزيارة المسجد الأقصى والصلاة فيه .

وأكد السفير طهبوب استعداد السفارة الكامل للمساعدة والتعاون مع مجلس الأمة وجميع الجهات الكويتية الرسمية من أجل انجاح زيارة الأشقاء الكويتيين إلى القدس من خلال التنسيق مع الجهات الرسمية في دولة فلسطيني .

رامي طهبوب

نواب يطالبون بايجاد الية قانونية لزيارة المسجد الاقصى بعيدا عن الاختام الاسرائيلية